

كلمة معالي محافظ بنك الكويت المركزي

بعنوان: "متطلبات وتحديات إعادة بناء هوامش رأس المال والسيولة

لدى القطاع المصرفي بعد رفع حزم الدعم"

على مدى عامين مثقلين بالمصاعب والتحديات التي فرضتها جائحة كورونا وتداعياتها الاقتصادية، تعطلت الحياة أو كادت، وتجمد الاقتصاد بشقيه، العرض والطلب. فعلى جانب العرض ونتيجة الاغلاقات التي طبقتها الكثير من الاقتصادات حول العالم وإلغاء السفر والتجمعات والفعاليات والمدارس وتوقف الاعمال والعديد من الأنشطة، كذلك توقفت سلاسل الامداد بشكل كبير مما انعكس على أداء نمو الاقتصاد العالمي.

وقد أثر ذلك بدوره على الطلب على الطاقة حيث شهدت أسعار النفط انخفاضات حادة ليصل سعر برميل خام برنت إلى أقل من 20 دولاراً في أبريل 2020 وهي مستويات لم نشهدها منذ حوالي 20 عاماً، وبالتوازي شهد مؤشر مديري المشتريات انخفاضاً حاد خلال نفس الفترة مما يعكس تدهور المناخ التشغيلي للشركات.

* كلمة معالي محافظ بنك الكويت المركزي، باسل أحمد الهارون، خلال اجتماع الدورة الاعتيادية السادسة والأربعين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، المنعقد في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية بتاريخ 18 سبتمبر 2022.

وفي محاولة للحد من تلك الآثار السلبية لانتشار جائحة كورونا ومواجهة التحديات غير المسبوقة، قامت البنوك المركزية في غالبية دول العالم بإجراءات استثنائية وغير معهودة للتخفيف من تداعيات الجائحة؛ فعلى صعيد السياسة النقدية تم تخفيض أسعار الفائدة إلى مستويات قياسية، وصلت في بعض الدول إلى الصفر، وجرى توفير السيولة بصورة استثنائية للأسواق من خلال حزم تخفيف المتطلبات الرقابية لضمان استمرار تدفق السيولة، فيما عملت السياسة المالية على تحفيز الاقتصادات من خلال تقديم تسهيلات ومساعدات مالية متعددة تنوعت من تأجيل مواعيد سداد المستحقات للبنوك وصولاً إلى تقديم المساعدات المالية للشرائح المتضررة.

هذا، وقد بلغ إجمالي الحزم المالية التي قدمتها الدول حول العالم لمختلف القطاعات الاقتصادية (الصحية وغير الصحية) حوالي 10.8 تريليون دولار أمريكي، أي ما يساوي نحو 10.2% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، كما بلغ حجم المبالغ الموجهة لدعم السيولة التي تم ضخها في الاقتصادات حوالي 6.1 تريليون دولار أمريكي أي نحو 6.2% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

وإسوةً بدول العالم، تعرض الاقتصاد الكويتي الكثير من التحديات، حيث تم إغلاق الاقتصاد لأشهر عدة وتوقفت الحركة الاقتصادية وتعطلت سبل التجارة الخارجية. وانطلاقاً من أهمية أن التشاور والنقاش ومشاركة التجارب يساهم في تمهيد السبيل نحو اتخاذ قرارات صائبة وبناء استراتيجيات محكمة تعزز الاستقرار النقدي والاستقرار

المالي، أود أن أعرض باختصار الجهود التي قام بها بنك الكويت المركزي لترسيخ الاستقرار النقدي والاستقرار المالي خلال الفترة السابقة، ومن ثم تدابير بهدف التخفيف من تلك التحديات ووضع آلية لمتابعتها وخطة للخروج الآمن منها.

انطلاقاً من النهج الاستباقي الذي يتبناه بنك الكويت المركزي بادر منذ مارس 2020، إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير عبر أدواته النقدية والرقابية والتحوطية المختلفة.

فعلى صعيد الإجراءات النقدية أجرى بنك الكويت المركزي عدة تخفيضات في سعر الخصم خلال مارس من عام 2020 ليبلغ سعر الخصم 1.5% وهو المستوى الأدنى تاريخياً، وذلك بهدف تقليل كلفة الاقتراض على الوحدات الاقتصادية وليمنع تحول مشكلات السيولة المؤقتة لدى تلك الوحدات إلى مشاكل دائمة في ملاءتها المالية.

وأردف تلك الخطوة بجملة من الإجراءات في مجال الاستقرار المالي، حيث فعّل بنك الكويت المركزي خطط الطوارئ لديه ولدى القطاع المصرفي للتعامل مع متطلبات الجائحة، بالإضافة إلى اتخاذ حزمة من الإجراءات في إطار السياسة التحوطية الكلية لتخفيف المتطلبات الرقابية في مطلع الأزمة، كان من أهمها الإفراج عن المصدرة الرأسمالية التحوطية البالغة 2.5% وتخفيف متطلبات السيولة لتوفير مساحة إقراضية أوسع أمام البنوك، وكذلك تم تخفيض وزن المخاطر الخاص بالإنكشافات على

المشروعات الصغيرة والمتوسطة داعمًا بذلك القطاع الأكثر عرضة لضغوطات الجائحة.

وفي مجال الاستقرار المالي أيضاً، شملت الاجراءات تأجيل سداد أقساط القروض للعملاء المتضررين من الأزمة، وإلزام البنوك بالامتناع عن بيع أو التنفيذ على الضمانات المرهونة، وتوجيه وحدات القطاع المصرفي نحو مراجعة شاملة لمحاظها الائتمانية والاستثمارية.

ومن أجل تقليل الأضرار الاقتصادية والمالية، وتحقيقاً للفائدة القصوى من الإجراءات النقدية والمالية سألفة الذكر والتي اعتمدها بنك الكويت المركزي، انتهج البنك خطة واضحة لمتابعة الأوضاع خلال الجائحة، مستدلاً بالمعطيات على تطور الأوضاع ومنعطف انتشار العدوى، حيث وضع البنك مجموعة من الأهداف لمنع تداعيات الأزمة من أن تطال استمرارية الأعمال، دعم القطاعات الحيوية، ومنع تحول أزمة السيولة قصيرة الأجل الى أزمة ملاءة مالية.

وبعد تطبيق حزمة تدابير مواجهة الجائحة، استمر بنك الكويت المركزي بمتابعة حثيثة للتطورات الاقتصادية المحلية والعالمية، فضلاً عن الرقابة اللصيقة للقطاع المصرفي، ورصد مؤشرات السلامة المالية له. وقد أظهرت نتائج القطاع أن عدداً لا بأس به من البنوك استغل المخفضات التي منحها البنك المركزي مما ساهم في ممارستها لأعمالها بأريحية دون مواجهة ضغوطات جراء الأزمة.

ومثلما تطلبت الجائحة إجراءات تحول دون تفاقم الضغوطات الاقتصادية، فإن وضع خطة للخروج من البيئة التحفيزية بسهولة وسلاسة كان بذات الأهمية، ولذلك طبق بنك الكويت المركزي آلية لتقييم نتائج ما اتخذته من إجراءات وتدابير، وإعداد الدراسات ورسم السيناريوهات وإجراء اختبارات الضغط لتحليل حساسية البنوك والكشف المبكر عن الاختلالات ومكامن الخطر المحتمل والطرق المثلى لتداركها وعلاجها.

ومع نهاية الربع الثالث من عام 2021 أظهرت نتائج آلية التقييم إلى سير القطاع المصرفي في اتجاه التعافي التدريجي وتحسن الأوضاع والظروف الاقتصادية وقدرة البنوك على الامتثال للمعايير الرقابية السابقة، حيث أوضحت البيانات القطاع المصرفي الكويتي إلى أن القطاع يتمتع بمصدات رأسمالية عالية تفوق الحدود الدنيا إذ بلغ معيار كفاية رأس المال 18.5%، كما استطاعت بسهولة استيفاء متطلبات معيار صافي التمويل المستقر ليبلغ 111%. وانخفضت نسبة القروض المتعثرة حيث بلغت 1.9%، ومن جانب الربحية فقد حقق القطاع صافي أرباح شارف مستويات ما قبل الجائحة.

وفي ضوء هذه المؤشرات تبين أن السياسة الحصيفة والنهج الاستباقي لبنك الكويت المركزي قد مكن البنوك من العبور بسلام من واحدة من أصعب الأزمات الاقتصادية، وساعدها على أداء دورها بكفاءة واقتدار خلال فترة الجائحة. ولا شك بأن النتائج الإيجابية للقطاع المصرفي ومثابته وسلامته وحداته، قد شجع بنك الكويت المركزي إلى بدأ العمل في برنامج رفع القيود والخروج الآمن من برامج الدعم التي قدمها

سابقاً لهذا القطاع، حيث بدأ برسم خريطة الخروج من بيئة المخففات الرقابية، في اتجاه العودة إلى المعايير الرقابية كما كانت عليه قبل الجائحة.

ولكن، وعلى الرغم من سلامة وقوة المؤشرات التي يتسم بها القطاع المصرفي المحلي ونسب السيولة والملاءة الجيدة، وما أظهرته التوقعات من إمكانية استمرار البنوك في تحقيق نسب سيولة وملاءة جيدة تفوق الحدود الدنيا للمتطلبات الرقابية مع تحقيق نسب جيدة للنمو، قرر بنك الكويت المركزي اعتماد مبدأ التروي في عملية العودة تلك، على أن يتم البدء في سحب المخففات الرقابية تدريجياً بما يتماشى مع توجيهات وتوصيات صندوق النقد الدولي.

وعليه، انطلقت رحلة العودة خلال مرحلتين، بدأت الأولى منهما في مطلع العام الحالي 2022 وذلك عبر سحب نصف المخففات الرقابية، على أن تستكمل المرحلة الثانية من عملية السحب في مطلع العام المقبل 2023 والعودة إلى الحدود الرقابية السابقة ما قبل الأزمة، مع الاستمرار بتقديم الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال إبقاء وزن مخاطر محفظتها على ما هو عليه بعد التعديل، على أن يستمر بنك الكويت المركزي خلال الفترة تلك بالمراقبة الحثيثة لأداء القطاع المصرفي وإجراء اختبارات الضغط على مختلف وحداته.

على الرغم من اطمئنان بنك الكويت المركزي الى متانة وسلامة القطاع المصرفي والمالي في دولة الكويت، إلا أن التطورات التي شهدتها العالم مؤخرًا، واستمرار المخاطر التي تحيط بأفاق الاقتصاد العالمي، يدفعنا ذلك الى ضرورة العمل على حماية اقتصاداتنا وقطاعاتنا المصرفية والمالية من الصدمات الخارجية من خلال السياسات النقدية والإجراءات الرقابية الملائمة.

وغني عن البيان القول بأن الإجراءات التخفيفية السابقة وتدابير الدعم التي قدمتها البنوك المركزية ومنها بنك الكويت المركزي قد جاءت لمواجهة تحديات أزمة صحية/اقتصادية غير مسبوقة في ظل جائحة كورونا، وهو ما استوجب رفعها بعد انتفاء الحاجة منها، في حين ان التحديات والمخاطر التي نعيشها اليوم تختلف عن العامين المنصرمين، وبالتالي يستوجب التنبه لها ومراقبة انعكاساتها على اقتصاداتنا وقطاعتنا المصرفية والمالية، واتخاذ الإجراءات وتطبيق السياسات الملائمة لما تتطلبه تحديات المرحلة الراهنة.

ولعل من بين هذه المخاطر تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي، حيث أشارت توقعات صندوق النقد الدولي في شهر يوليو إلى تراجع النمو الى نحو 3.2% في عام 2022 لتتخفف إلى حوالي 2.9% في عام 2023، وذلك نتيجة لمجموعة من الصدمات أبرزها (تباطؤ الاقتصاديين الأمريكي والصيني، وتفاقم تداعيات الأزمة الروسية- الأوكرانية، والمخاطر الجيوسياسية في جنوب شرق آسيا وتساعد حدة التوتر بين

الصين وتايوان)، فضلاً عن استمرار الاختلالات بين جانبي العرض والطلب نتيجة الاضطرابات في سلاسل التوريد لكثير من السلع الأساسية وبخاصة (الغذاء والطاقة)، علاوة على مخاطر الارتفاع المتواصل في أسعار السلع العالمية وارتفاع معدلات التضخم لأرقام لم تصل إليها منذ عدة عقود، وبخاصة في الولايات المتحدة والاقتصادات الأوروبية الرئيسية.

وفي محاولة لاحتواء الارتفاع في معدلات التضخم التي طال أمدها واتسع نطاقها، لجأت العديد من البنوك المركزية لا سيما الرئيسية منها إلى تشديد سياساتها النقدية، وذلك من خلال سحب الحزم التحفيزية التي اتخذتها لعلاج التداعيات السلبية للجائحة، وخفض برامج شراء الأصول، ورفع أسعار الفائدة، وهو الأمر الذي من المتوقع أن يترتب عليه تكاليف اقتصادية لا مفر منها، نأمل ألا تنعكس آثارها على مختلف قطاعاتنا وبوجه خاص المصرفية والمالية.

وختاماً، ورغم تعاضم التحديات الاقتصادية العالمية بمختلف مؤشراتهما، لا سيما تراجع التوقعات بنمو الاقتصاد العالمي واستمرار العوامل المؤثرة على أداء العديد من اقتصادات دول العالم، إلا أن ما أظهرته بيانات القطاع المصرفي العربي الأخيرة لعام 2021 من نتائج إيجابية فيما يتعلق بالقواعد الرأسمالية والسيولة والربحية، يعتبر أمراً مشجعاً وفرصة متاحة لاتخاذ سياسة معاكسة للدورة الاقتصادية عبر إعادة بناء

هوامش رأس المال والسيولة بحيث تكون وحدات القطاع على أهبة الاستعداد لمواجهة أية تحديات مستقبلية في حال حدوثها.

الحضور الكريم،،

في ختام كلمتي لا يسعني إلا أن أتوجه لمعاليتكم بخالص الشكر والتقدير، ويحدوني الأمل بأن نتائج اجتماعنا هذا من شأنها أن تحقق الأهداف المرجوة في دعم الاستقرار المالي والنقدي ومسيرة التنمية والرخاء لبلداننا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،